فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وانعكاسها على عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)(*)

أ.م. د مهند خميس عبد
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
muhannad-khamis@uofallujah.edu.i

الباحث: سعدون عدنان خليل
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
Cae.sakh@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.6.18

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٧/٢ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٧/١٧ تأريخ النشر ٢٠٢٢/١٢/٣٠

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن بناء انموذج قياسي بهدف قياس وتحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الكمي القائم على الاقتصاد القياسي عن طريق تطبيق الاساليب القياسية الحديثة اذ تم استخدام منهجية انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتم استعمال البيانات الربع سنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews 10).

أما أهم النتائج التي توصل إليها البحث فهي وجود علاقة طردية قصيرة وطويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم) والمتغير التابع (عجز الموازنة)، وهذا يعني ان ارتفاع معدلات المتغيرات الاقتصادية المستقلة السابقة يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، بينما بينت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية في الاجلين القصير والطويل بين عرض النقد (M2) وعجز الموازنة، إذ بلغت المرونة الجزئية لعجز الموازنة بالنسبة لعرض النقد الواسع (-0.465604) وهذا يعني ان زيادة عرض النقد (M2) في الاقتصاد العراقي يؤدي إلى انخفاض العجز الموازن في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). وقد اوصى البحث بأنه يجب تشجيع السياسات التي تحفز النمو في الناتج المحلي الاجمالي التي تؤدي بدورها الى تخفيض العجز الموازن بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي وكذلك تخفيض الانفاق الحكومي خاصة في المجالات التي لا داعي لها والتي يكثر فيها شبهات الفساد المالي والاداري وايقاف عمليات الصرف خارج الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، عرض النقد، عجز الموازنة العامة.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (٦) ٢٠٢٢
الصفحات: ٣١٣-٣٣٤

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

The effectiveness of some macroeconomic variables and their reflection on the general budget deficit in Iraq for the period (2004-2020)

Abstract

The research aims to study some macroeconomic variables and their relationship to the general budget deficit in the Iraqi economy, in addition to building a standard model in order to measure and analyze the relationship between some macroeconomic variables and the budget deficit in the Iraqi economy for the period (2004-2020). The research relied on the descriptive approach and the quantitative approach based on econometrics through the application of modern standard methods, as the methodology of the Autoregressive Distributed Deceleration Model (ARDL) was used, and the quarterly data was used for the period (2004-2020) through the use of the statistical program (Eviews 10).

As for the most important findings of the research, it is the existence of a direct short and long-term relationship between the independent variables (economic growth, unemployment, inflation) and the dependent variable (budget deficit). (2004-2020), while the results of the standard analysis showed an inverse relationship in the short and long terms between the money supply (M2) and the budget deficit, as the partial elasticity of the budget deficit in relation to the broad money supply was (-0.465604), which means that the increase in the money supply (M2) in the economy Iraq leads to a decrease in the budget deficit in Iraq during the period (2004-2020). The research recommended that policies that stimulate growth in the gross domestic product, which in turn lead to a reduction in the budget deficit, in order to achieve economic stability in the Iraqi economy, as well as reduce government spending, should be encouraged, especially in unnecessary areas in which suspicions of financial and administrative corruption abound, and the suspension of foreign exchange operations Public budget.

Keywords: Economic Growth, Inflation, Unemployment, Money Supply, Public Budget Deficit.

المقدمة:

أصبح عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة عالمية ، اذ يكاد يكون من النادر العثور على دول لا تعاني من هذه المشكلة، والبلدان الرأسمالية الصناعية ذات الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية قد تكون متساوية في ذلك. أن هذا العجز لم يُعد يختفي مع تحسن الظروف الاقتصادية والانتقال إلى مرحلة الانتعاش وفي حالة الدول النامية تحول العجز إلى خاصية مستمرة تميز اقتصادات هذه الدول، ودلالة على وجود اختلالات هيكلية فيها، إن عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقمه وتبعاته، وعدم قدرة اقتصادات هذه الدول على تحمل تبعاته أمور تستحق البحث والاهتمام للوصول إلى حلول فعالة لمعالجتها. ومن المعروف أنه عندما يحدث العجز فقد يتم تمويله بشكل أو بآخر ومن أهم مصادر تمويله الإصدار النقدي أو ما يعرف بتمويل العجز. لذلك هناك علاقة وثيقة بين عجز الموازنة في الدول المتخلفة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وهنا سنحاول عن طريق هذا البحث توضيح العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية وعجز الموازنة العامة في العراق.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث نتيجة لازدياد دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة أعبائها وتجاوز نفقاتها على ايراداتها المتحصلة، الأمر الذي يؤدي الى ظهور العجز وزيادة الديون، وكذلك تبرز أهمية هذا البحث في محاولته توضيح العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة.

مشكلة البحث:

يُعد عجز الموازنة العامة من المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجهها جميع دول العالم دون استثناء سواء كانت متقدمة ام نامية بدرجات متفاوتة، ومن الأسباب التي أدت الى ظهور العجز في الموازنة اتباع العراق سياسة إنفاقيه توسعية إضافة الى اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي كمصدر رئيس للإيرادات العامة مما ترتب عليه تزايد العجز في الموازنة العامة ولذا صار لزاما توضيح فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية متمثلة بالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم وعرض النقد وتوضيح أثرها على عجز الموازنة العامة.

فرضية البحث:

يسعى البحث إلى اختبار الفرضية التي تنص على انه: توجد علاقة غير منضبطة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والعجز الموازن في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، عرض النقد الواسع) وعلاقتها بعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي.
٢. قياس وتحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) عن طريق توضيح اثر كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وعرض النقد الواسع على عجز الموازنة العامة.

منهج البحث:

بهدف اثبات فرضية البحث والوصول إلى نتائج تخدم هدف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الكمي (القياسي) بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة في العراق.

حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث هي الاقتصاد العراقي، أما الحدود الزمانية فقد تمثلت بالمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، اذ اشتمل المحور الأول على الاطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والعجز الموازن، بينما تضمن المحور الثاني تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، أما المحور الثالث فقد تضمن الانموذج القياسي للعلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

بعض الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من حيث الوصف أو التحليل وعن طريق نماذج قياسية مختلفة التي اطلع الباحث عليها واستفاد منها في إعداد هذا البحث منها:

١. دراسة جعفر باقر ومروة واسط (٢٠١٥):

بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١١) باستخدام تحليل السببية

إذ هدفت الدراسة الى التأكد من وجود علاقة ما بين الاختلال في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الأسباب التي تقف وراء الاختلال في الموازنة العامة هو اختلال هيكل النفقات العامة والايرادات العامة مع عدم فاعلية النظام الضريبي، وان العجز بعد سنة ٢٠٠٣ كان عجز تخطيطي، إذ يتم تقدير الموازنة بعجز وفي نهاية السنة المالية تكون في حالة فائض وأوصت الدراسة بإعادة هيكلية الانفاق العام بما يضمن معدل نمو مقبول وضرورة توجيه الموازنات العامة في السنوات القادمة نحو الانفاق الاستثماري.

٢. دراسة اسلام محمد البنا (٢٠٢٠):

أثر عجز الموازنة العامة للدولة على النمو الاقتصادي في مصر

إذ هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب عجز الموازنة وتحليل اثر العجز في الموازنة على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك محورين يؤثر فيهما العجز الموازنة على النمو الاقتصادي، المحور الأول ان تفاقم العجز يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الأسواق المالية، مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار، وبالتالي النمو الاقتصادي والمحور الثاني ان استمرار العجز المالي وارتفاع نسبه يؤدي الى زيادة العبء الضريبي مستقبلاً، الذي يؤثر على الانفاق الجاري وبالتالي الانفاق الاستثماري واوصت الدراسة بتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي حتى تتجنب الدولة المصرية مزيد من العجز في الموازنة والدين العام وتجنب أثر الازاحة الناتج عن

زيادة النفقات العامة واللجوء الى التمويل بالعجز وهو ما يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار الخاص الذي يعتبر الأداة الأهم لتحقيق النمو الاقتصادي.

٣. دراسة احمد الوائلي و دنيا كريم (٢٠٢١):

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧ دراسة قياسية

إذ هدفت الدراسة الى معرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بـ(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الانفاق الجاري، ومعدل نمو الانفاق الاستثماري، ومعدل التضخم، وتكوين رأس المال العام والخاص) على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، و توصلت الدراسة الى ان المتغيرات جميعها ما عدا التضخم ذات تأثير ضعيف على البطالة، أما التضخم فإنه يرتبط مع البطالة بعلاقة طردية واوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين جميع السياسات الاقتصادية لضمان الوصول الى افضل مستوى توازني بين البطالة والتضخم.

٤. دراسة عبدالكريم المؤمن (٢٠٢٢):

قياس أثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم بالجزائر للفترة (١٩٨٠-٢٠٢٠)

وتهدف الدراسة الى وصف وتحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم في الجزائر باستخدام انموذج (VAR)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين المتغيرين محور الدراسة، واظهر اختبار سببية جرانجر الى وجود علاقة في اتجاه واحد من عجز الموازنة العامة نحو معدل التضخم، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد في الجزائر وتنشيط جميع القطاعات فيه وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر أساس للدخل مع الاخذ بالحسبان ظاهرة التضخم عند إعداد السياسات الاقتصادية وضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي يكون لها تأثير مباشر على معدل التضخم لاتخاذ التدابير التي تخفف من حدة التضخم مع ترشيد النفقات العامة للحد من العجز في الموازنة العامة و الحد من زيادة الإيرادات العامة وبالتالي تقليل معدل التضخم.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة:

أولاً: مفهوم ومحددات النمو الاقتصادي:

يُعد النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة على مستوى العالم وهو من المفاهيم المهمة وقد تعددت المفاهيم المعطاة لهذا المصطلح، إذ يمكن ان يعرف على انه: الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل المحلي الاجمالي خلال مدة زمنية معينة وعادة يقاس معدل النمو الاقتصادي عن طريق النمو في الناتج المحلي الحقيقي أو الدخل المحلي الحقيقي، أي يكون قياسه عن طريق معرفة التغيرات التي تحدث في الناتج والدخل الحقيقيين عبر الزمن (كافي، 2014: 543). كما يعرف بأنه: الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، مما يؤدي إلى زيادة في المتوسط الحقيقي لنصيب الفرد من الدخل مع مرور الزمن، إذ عندما تقوم الدولة بزيادة إنتاجها من السلع والخدمات بأي طريقة كانت فإن ذلك يسمى النمو الاقتصادي (جبلز، ٢٠٠٩: ٣١)، وكذلك يمكن تعريف النمو الاقتصادي: بأنه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الناتجة عن مزيج من الزيادة في الإنتاج بالنسبة للأفراد والنمو السكاني، وبالتالي فإن الزيادة في الناتج المحلي

الاجمالي يرافقه نمو اقتصادي يعرف بانه ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (محارب، ٢٠٠١: ١٤٨).

أما فيما يتعلق بمحددات النمو الاقتصادي توجد العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي يمكن بيان أهمها وعلى النحو الآتي:

١. التقدم التكنولوجي:

التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، إذ أن هذه المعرفة الفنية بطبيعة الحال تستند على المعرفة العلمية وتؤدي التكنولوجيا دوراً حاسماً في تقدم البلد اقتصادياً ونمو الانتاج، ان دور التقدم التكنولوجي في رفع معدل النمو الاقتصادي قد ظهر في الدراسة التي قام بها (Denson)، إذ بين بأن ادوات الانتاج ساهمت في نصف النمو المتحقق في الولايات المتحدة الامريكية اما النصف الاخر يعود الى الإدارة والتنظيم وتحسن تكنولوجيا الانتاج، وتجدر الاشارة الى انه للتقدم التكنولوجي اشكالاً عدة منها: (القريشي، ٢٠٠٧: ١٤٥)

أ. التقدم التكنولوجي المحايد: يتحقق هذا النوع عندما يكون الانتاج الاكبر يتحقق بنفس الكمية من العمل وراس المال.

ب. التقدم التكنولوجي الموسع للعمل أو رأس المال: ويحدث هذا النوع من التكنولوجيا عندما تكون مهارة ونوعية العمل تتجه للارتفاع نتيجة لزيادة الخبرة في العمل او انخفاض التالف من المواد الاولية لإتقان العمل.

ت. التقدم التكنولوجي الموفر للعمل او الموفر لرأس المال: الموفر للعمل يحدث عندما يتحقق الانتاج الاكبر باستعمال نفس الكمية من العمل كما هو الحال عند استخدام الجرارات الزراعية، والكمبيوترات، والمغازل الالكترونية. اما التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال يحدث في حالات نادرة، لأنه يحدث عندما الانتاج الاكبر يتحقق بنفس الكمية من رأس المال.

وبالتالي فإن العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية من منطلق النظرية الاقتصادية، ففي حالة تطور البلد من الناحية التكنولوجية فعلى الغالب ان يزداد النمو الاقتصادي والعكس صحيح في حالة ضعف البلد من الناحية التكنولوجية فعلى الغالب يتدهور النمو الاقتصادي لذلك البلد.

٢. الموارد الطبيعية:

تُعد الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي وذلك عن طريق استغلال الموارد الطبيعية الموجودة كالغابات والتربة وما موجود في باطن الارض وغيرها من الموارد، ومن الاهداف المطلوب توافرها في هذه العوامل هو الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية لتحقيق اهداف اقتصادية للبلدان، ومن هذه الاهداف النمو الاقتصادي اذ ان قيمة المورد الاقتصادي تكمن في الطريقة المثلى في استغلاله، وذلك لأنه عندما تكون الموارد الاقتصادية متوفرة بكميات كبيرة في بلداً ما لكنها غير مستغلة بصورة صحيحة لا يستطيع البلد ان يحقق حتى ادنى مستوى من النمو الاقتصادي، وان الموارد الاقتصادية تمتاز بعدم ثباتها (الشرفات، ٢٠١٠: ٤٢)، إذ يمكن للبعض منها ان لا يتجدد، على الرغم من امكانية تحسين بعض الموارد وهذا يحتاج الى البحث والتطوير من اجل الحصول على الاستغلال الامثل لهذه الموارد. وهنا ينبغي الاشارة الى ان وفرة الموارد الطبيعية ليست عاملاً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي، فهناك بعض الدول النامية تمتلك موارد طبيعية هائلة لكنها فشلت في تحقيق النمو الاقتصادي، العديد من دول افريقياً تعتبر مثالاً واضحاً

لذلك، في المقابل تفتقر اليابان وبعض الدول الاوروبية للموارد الطبيعية لكنها نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي.

٣. التجارة الخارجية:

يمكن تحديد العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي عن طريق جانبين الجانب الاول هو جانب الداعمون لتحرير التجارة الخارجية من القيود التي تفرض عليها حيث ان العلاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وفي المقابل يرى الجانب الثاني وهو جانب المعارضون لحرية التجارة ان العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية، اذ ان تحديد هذه العلاقة يعتمد على الهيكل الانتاجي للبلد، وان نسبة التجارة الخارجية تختلف حسب طبيعة البلدان وذلك من بلد الى آخر (عيسى واسماعيل، ٢٠١٨: ٢٤٨).

فمثلاً في البلدان النفطية التي يكون اقتصادها احادي الجانب ومنها العراق فإن نسبة التجارة الخارجية تكون عالية بسبب التوسع في الاستيرادات وعدم تنوع صادراتها واعتمادها على صادرات النفط فقط.

٤. التراكم الرأسمالي (الاستثمار المادي):

عُرفَ رأس المال المادي على انه سلعة تستخدم لإنتاج سلع وخدمات اخرى، واعتبر العديد من الاقتصاديين والمفكرين ان تراكم رأس المال المادي أو الاستثمار من العناصر الاساسية والضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ ركز التحليل الاقتصادي على العلاقة السببية الطردية بين معدل النمو ومعدل التراكم الرأسمالي، واعتبر ان التراكم الرأسمالي هو المتغير المستقل المهيمن على تحقيق النمو الاقتصادي، اذ انه وعلى الغالب عند توفر الادخار بحجم كبير واستثماره من شأنه ان يحقق نمو اقتصادي للبلد هذا ما يفترضه منطق النظرية الاقتصادية في حال ثبات العوامل الاخرى (عجمية وايمان، ٢٠٠٠: ١٠٥).

ثانياً: مفهوم وآثار التضخم:

لقد تعددت التعاريف المعطاة للتضخم بحسب المدارس الفكرية، فمنهم من عرف التضخم: بانه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الناتج عن فائض في الطلب الكلي يفوق عن قدرة العرض الكلي على تغطية تلك الزيادة في الطلب الكلي (داغر، ٢٠١٨: ١٩٩). بينما عرف الاقتصادي المشهور (M-Friedman) التضخم بانه: اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، إذ يُعد زيادة عرض النقود هو العامل الاساس المسؤول عن ظاهرة التضخم وذلك عن طريق زيادة متوسط ما تحصل عليه الوحدة الواحدة من الناتج المحلي من كمية النقود الموجودة (معلة، ٢٠١٧: ١٨٢). وعن طريق ما سبق يعرف التضخم بانه: دالة للتقلبات في اسعار السلع والخدمات الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في البنيان الاجتماعي والاقتصادي في البلد المعني اذن هو نتيجة لعوامل قد تكون غير متفقة فيما بينها فتؤدي هذه العوامل الى ارتفاع في الاسعار.

ويمكن حساب معدل التضخم وفق الصيغة الآتية: (الافندي، ٢٠١٢: ٤٨٩)

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للاسعار}}{\text{المستوى العام للاسعار في السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

وهناك آثار عديدة للتضخم الاقتصادي يمكن بيان أهمها بما يأتي:

١. أثر التضخم على الدخل:

يؤثر التضخم بصورة سلبية على بعض فئات المجتمع، إذ يتضرر الفقراء واصحاب الدخول المحدودة والثابتة والمدخرون والدائنون بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم وهذا بالتأكيد يؤثر على حجم الاشباع من السلع والخدمات لديهم، بينما يستفاد المدينون والمنتجون ورجال الاعمال بسبب الربح الناجم من ارتفاع الاسعار (الوادي واخرون، ٢٠٠٧: ٣٠٠).

٢. تأثير التضخم على الاستهلاك والادخار:

يتوقف حجم الادخار على الدخل الحقيقي لدى الفرد فاذا ارتفع الدخل الحقيقي زاد الميل الحدي للادخار (بافتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها، ومن بينها الظروف الطارئة)، لان زيادة الدخل الحقيقي تسمح للأفراد بالحصول على ما يحتاجونه من سلع وخدمات بينما يذهب الجزء الاخر(الباقي) نحو الادخار. أما في حالة التضخم سينخفض الدخل الحقيقي بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي الى توجيه الجزء الاكبر منه نحو الاستهلاك بينما يقل الادخار (الدليمي، ١٩٩٠: ٦٨١).

نستنتج مما سبق، بأن العلاقة بين الدخل والادخار تكون باتجاهين الاتجاه الاول تكون العلاقة طردية بين الدخل والادخار فعندما يزداد الدخل يزداد الادخار (مع بقاء العوامل الاخرى على حالها)، والاتجاه الثاني تكون العلاقة عكسية بين الدخل والادخار فعندما يزداد الدخل ينخفض الادخار بسبب الظروف الطارئة كالحروب والازمات ففي هذه الحالة تكون الزيادة في الدخل غير قادرة على سد تلك الظروف مما يؤدي الى اللجوء الى المدخرات لتغطية تلك الحالات الطارئة.

٣. تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:

للتضخم أثر سلبي على ميزان المدفوعات اذ ان الدولة التي تعاني من التضخم تنخفض القدرة التنافسية لمنتوجاتها مع منتجات الدول الاخرى التي لا تعاني من التضخم وبذلك تقل صادرات تلك الدولة بينما تزداد وارداتها، مما يؤدي الى احداث عجز في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات (الوادي وآخرون، ٢٠١٠: ١٨٨). يتضح لنا من أعلاه وجود علاقة طردية ذات اثر سلبي بين التضخم وعجز ميزان المدفوعات، فعندما ترتفع معدلات التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) تؤدي الى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات بسبب ارتفاع الاسعار في الداخل مقارنة بالخارج مما يؤدي انخفاض منافسة المنتجات المحلية للمنتجات الاجنبية مما يؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

ثالثاً: مفهوم البطالة وابرز العوامل المؤثرة فيها:

تُعد البطالة مشكلة عالمية اذ توجد بنسب مختلفة في كل دول العالم سواء النامية او المتقدمة منها، اذ تشير البطالة الى ذلك الشخص الغير قادر على ايجاد مصدر للرزق، بما يعني استبعاد من لديهم مصدر رزق ناتج عن انتاج عمل سابق او ميراث حتى وان كانوا راغبين بالعمل وقادرين عليه ولا يجدون فرص عمل عند مستوى الاجور السائدة(رشوان، ٢٠١٥: ٢٢) كما وقد عرفت البطالة على انها: الفرق بين قوة العمل المعروضة وقوة العمل المستخدمة عند مستويات الاجور السائدة في سوق العمل خلال مدة زمنية معينة (السعودي واحمد، ٢٠٠٨: ١١)

ويمكن إجمال أهم العوامل التي تؤثر على البطالة بما يأتي:

١. سياسة الاصلاح الاقتصادي:

يقصد بالإصلاح الاقتصادي مجموعة السياسات او الاجراءات المقترحة من قبل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والتي يتم تطبيقها في بعض البلدان لمعالجة الاختلالات العميقة في اقتصادات تلك البلدان (سلطان، ٢٠١١: ٢٧). فعند اتباع الحكومة سياسة اصلاح اقتصادي انكماشية مخفضة للأنفاق فأن ذلك سوف يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة انخفاض الدخل ومن ثم انخفاض الطلب على الايدي العاملة فتنخفض الاجور وكذلك يتم تسريح عدد من العاملين المشتغلين مما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة.

إذ أسهمت هذه السياسة بشكل كبير في تفاقم معدلات البطالة في كافة القطاعات الاقتصادية. وان الاثر السلبي لسياسة الاصلاح على سوق العمل يتضح في جانبين: (عبدالقادر واخرون، ٢٠٠٩: ٤٧)

أ. اختلال هيكل قوة العمل.

ب. اختلال هيكل البطالة.

ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل التوظيف في القطاع العام وفي الجهاز الحكومي.

٢. الخلل في هيكل توزيع الاستثمارات القومية:

لقد أسهم الاستثمار السائد في الحد من القدرة على استيعاب الفائض في قوة العمل، فالتوزيع القطاعي للاستثمارات لا ينسجم مع توفر فرص عمل للعاطلين، اي ان الاستثمارات تتجه نحو القطاعات التي تتسم بضعف قدرتها لاستيعاب تلك العمالة اي ان هذه الاستثمارات تتركز في قطاعات تكون حاجتها لراس المال اكثر من حاجتها للأيدي العاملة بالإضافة ان الاستثمارات الاجنبية تقوم باستقطاب الايدي العاملة من خارج البلد الواقع فيه الاستثمار(السعودي واحمد، ٢٠٠٨: ٤٤).

٣. الزيادة السكانية:

إن زيادة السكان تؤدي دوراً مهماً في زيادة قوة العمل ومن ثم فأن زيادة قوة العمل وعدم وجود فرص للعمل يسهم بشكل كبير في رفع معدلات البطالة فهي تؤثر على التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تأثيرها السلبي على مستوى المعيشة والخدمات وعدم كفاية الموارد الاقتصادية، مما يؤدي الى تفاقم المشكلة بشكل ملحوظ وذلك لعدم التوافق بين الزيادة في قوة العمل والطلب عليها (شلبي، ٢٠٠١: ٥٦). اي ان هناك علاقة طردية بين الزيادة السكانية والبطالة (مع بقاء العوامل الاخرى على حالها)، إذ أن زيادة السكان تؤدي الى زيادة إعداد الايدي العاملة مع عدم توفر فرص للعمل يؤدي الى زيادة البطالة.

٤. زيادة الهجرة الداخلية:

تُعد الهجرة الداخلية من العوامل المؤثرة على البطالة مثلاً هجرة السكان من المناطق الطاردة (الريف) الى المناطق الجاذبة للعمال (المدن) بهدف البحث عن فرص للعمل مما يؤدي الى نمو إعداد الباحثين عن العمل بشكل يفوق معدل النمو الطبيعي للسكان في مناطق الجذب (عبدالقادر واخرون، ٢٠٠٩: ٤٦) وذلك بسبب عدم توفر الخدمات اللازمة في المناطق الريفية، وكذلك التركيز على تخصيص مزيد من الاستثمارات داخل المدن.

٥. تغير القيم والعادات في المجتمع:

لقد احتلت القيم المادية مكانة رئيسية في سلم ترتيب المبادئ والقيم داخل المجتمع في حين احتلت بعض القيم الاخرى كالقيم الدينية والروحية والمعايير الاخلاقية والتقاليد الاصيلة لدى بعض الناس مكانة متدنية في ذلك السلم، مما افرز معايير وعادات اجتماعية سلبية مما اثر ذلك على ضعف الانتاج وتفاقم معدلات البطالة بسبب افتقار الاخلاص في العمل والاتقان فيه واصبح الاهمال وعدم الشعور بالمسؤولية واضحاً (السعودي واحمد، ٢٠٠٨: ٤٨). اي ان عدم رضا الزبون عن اداء العامل لواجباته الموكلة اليه وعدم اتقانه لعمله يؤدي الى فصله من وظيفته التي يزاولها مما يؤدي الى تزايد إعداد العاطلين عن العمل ومن ثم تفاقم مشكلة البطالة، فمثلاً هناك بعض المجتمعات لا تسمح بممارسة المرأة لبعض العمليات الانتاجية مما يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة.

٦. التقدم التكنولوجي:

لقد أدى التقدم التكنولوجي في بعض القطاعات الاقتصادية الى الاستغناء عن قوة العمل البشرية واحلال الآلات محلها لان هذه الآلات تؤدي الى انخفاض الجهد وتوفير الوقت وتخفيض التكلفة (العشوائيات والبطالة، ٢٠٠٨: ٤٧). اي ان التقدم التكنولوجي يرتبط بعلاقة طردية مع معدل البطالة اذ ان زيادة التقدم التكنولوجي في بلد ما يؤدي الى امكانية الاستغناء عن إعداد كبيرة من الايدي العاملة فترتفع معدلات البطالة في ذلك البلد.

٧. التعليم:

يُعد التعليم أحد العوامل المؤثرة على البطالة وذلك بسبب عدم التوازن بين سياسة التعليم وسوق العمل، ولقد أدى التوسع في العملية التعليمية وتحت مظلة التعليم بالمجان وللجميع الى زيادات كبيرة في خريجي الجامعات والمعاهد ومن دون ان يقابل تلك الزيادة زيادة في الطلب على هذه الفئة العاملة حتى تصاعدت معدلات البطالة بين المتعلمين باطراد لارتباط ذلك بمجموعة من العوامل مثلاً انخفاض تكاليف التعليم في مراحله المختلفة، وكذلك ضعف التنسيق بين سياستي التعليم والتعيين وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين هذه الفئات (الزواوي، ٢٠٠٤: ٣٢٩). لكن هناك بعض الحالات يؤدي فيها التعليم دوراً ايجابياً في انخفاض معدلات البطالة. فمثلاً هناك بعض الوظائف تتطلب ايدي عاملة متعلمة وذات خبرات عالية مثل وظائف العمل على الحاسوب والعمليات الحسابية.

٨. الاهتمام بالبحث العلمي:

إذ أن استخدام طرق انتاجية تقليدية والتي تنتج سلعًا لا تتناسب مع الطلب في السوق العالمية يؤدي إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد المحلي، مما يؤثر بشكل سلبي على مستوى الدخل ومن ثم على معدل البطالة (نجا، ٢٠٠٥: ١٦١). أي إن هناك علاقة عكسية بين الاهتمام بالبحث العلمي ومعدل البطالة اذ ان زيادة الاهتمام بالبحوث العلمية واكتشاف طرق انتاجية جديدة قادرة على مواجهة الزيادة في الطلب يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة.

فضلاً عن وجود عوامل اخرى مؤثرة على معدل البطالة: كالحروب، القيود المهنية في بعض الاعمال، عدم التوازن في توزيع قوة العمل، وكذلك اعتماد البلد على قطاع واحد وعدم اتباع سياسة التنوع الاقتصادي.

رابعاً: مفهوم عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه:

يمكن ان يعرف عرض النقد على انه: مجموع الالتزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد المحلي التي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعد حقاً لمالكيها من مشروعات وعائلات وهي التي يمكن من خلالها الحصول على السلع والخدمات (المان، ٢٠١٠: ٩٣). أما عرض النقد الواسع والذي يعرف احياناً بمصطلح السيولة المحلية فيعرف على انه: العملة في التداول والودائع تحت الطلب مضافاً اليها الودائع الآجلة(كاظم والزبيدي، ٢٠١٣: ٢٤١). واستناداً لما سبق يمكن تعريف عرض النقد بانه: عبارة عن القدرة الشرائية التي بحوزة الافراد، فضلاً عن المال الموجود ضمن الحسابات المصرفية أي انه الرصيد الكلي من العملات والادوات المالية السائلة التي يتم تداولها في اقتصاد دولة ما.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة على حجم المعروض النقدي يمكن بيانها بالآتي: (سلمان وسناء، ٢٠٢٠: ١٦٠)

١. النقد الذي بحوزة الافراد او خارج الجهاز المصرفي:

وهو من أكثر العوامل المؤثرة في حجم المعروض النقدي بسبب عدم قدرة السلطة النقدية في التحكم بسلوك الافراد أو رغباتهم، وكيفية التصرف او انفاق هذه الاموال. فكلما كان الافراد اكثر عقلانية ورشادة في التصرف بالأموال التي بحوزتهم كلما ادى ذلك الى زيادة المعروض النقدي اي تصبح العلاقة طردية بين النقد الذي بحوزة الافراد وعرض النقد.

٢. المضاعف النقدي:

وهو يمثل عرض النقد الى القاعدة النقدية، اذ كلما كانت قيمة المضاعف النقدي أكبر من (1) وكان الاساس النقدي ثابت أو متغير بمقدار اقل من تغير العرض النقدي، كلما كان العرض النقدي اكبر، أي إن العلاقة طردية بين قيمة المضاعف النقدي والعرض النقدي.

٣. الرقم القياسي للأسعار:

يعبر عن مقدار التغير في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية معينة غالبًا ما تكون سنة ويعد مقياساً لمعدل التضخم في النشاط الاقتصادي للبلد، اذ كلما ارتفع معدل التضخم ادى ذلك الى انخفاض حجم المعروض النقدي، اي بمعنى توجد علاقة طردية بين معدل التضخم وكمية النقود المعروضة. نستنتج من اعلاه عندما يرتفع المستوى العام للأسعار (ارتفاع معدلات التضخم) يؤدي الى اقتطاع جزء اكبر من دخل الافراد للحصول على السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع كمية النقود المعروضة.

٤. السياسات النقدية والمالية:

تستطيع الدولة التأثير في حجم المعروض النقدي عن طريق السياستين المالية والنقدية، ففي الدول التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية فعالة، فعندما تتطلب الحاجة من الدولة تخفيض عرض النقد تقوم السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي برفع سعر الخصم او رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو تقوم ببيع الاسهم والسندات عن طريق عمليات السوق المفتوحة، أما عندما تعمد الدولة على زيادة عرض النقد فإنها تقوم بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو تقوم بشراء السندات بهدف ضخ كمية من النقود في السوق (رسن، ٢٠٢٠: ١٦٥). وفي الدول التي تكون فيها أدوات السياسة المالية فعالة فإنها تقوم بتخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق العام أو الاثنين معاً عندما

تريد زيادة عرض النقد، بينما تقوم الدولة بزيادة الضرائب وتخفيض الانفاق العام عندما تريد تخفيض عرض النقد على اعتبار ان الانفاق العام والضرائب هي ادوات السياسة المالية للدولة.

٥. تطور النظام المالي:

كلما كانت الانظمة المالية للدولة اكثر تطوراً كلما ادى ذلك الى خلق انواع جديدة من الاصول المالية كأشباه النقود، وكذلك فإن تطور النظام المالي للبلد يؤدي الى دخول رؤوس اموال اجنبية جديدة في الاستثمار المحلي (Komaromi,2007:34)، مما يؤدي الى زيادة عرض النقد في الداخل نتيجة دخول رؤوس اموال جديدة الى الداخل عن طريق الاستثمار.

تاسعاً: مؤشر العجز الموازن الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعتمد هذا المؤشر على تحديد نسبة العجز او الفائض الموجود في الموازنة العامة للدولة الى الناتج المحلي الاجمالي عن طريق احتساب الفرق ما بين الايرادات العامة من دون دفع الفوائد المترتبة عليها والنفقات العامة من دون دفع الفوائد، ويعبر هذا المؤشر عن مدى فاعلية الاجراءات المفروضة في اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة بسبب ارتفاع اعباء الدين العام.

وبهدف الوصول الى قيمة هذا المؤشر يجب تحليل هيكل الايرادات العامة والنفقات العامة المضمنة في الموازنة العامة للوصول الى نسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة.

ويمكن تعريف العجز في الموازنة: بأنه الفرق ما بين الايرادات العامة والنفقات العامة ويمكن ارجاع هذا العجز الى الهدر في النفقات العامة من قبل الدولة من جهة والى عجز الايرادات المحلية وانخفاض المساعدة الخارجية من جهة أخرى (بني لام، ٢٠١٨: ٤٧٧).

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

من أجل تحليل واقع العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، عرض النقد الواسع) وعجز الموازنة العامة ومعرفة هل ان هذه العلاقة هي علاقة طردية ام علاقة عكسية وفق بيانات الاقتصاد العراقي وبيان ما مدى توافقها ومنطق النظرية الاقتصادية من عدمه خلال مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، لذلك تم وضع منهجية يتم من خلالها معرفة علاقة كل متغير من المتغيرات الاقتصادية محل البحث بعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي وكما يأتي:

الجدول (1) العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وعرض النقد وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (2008 = 100) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	التضخم	البطالة	عرض النقد (M2)	فائض وعجز الموازنة العامة	العجز الموازني/ الناتج المحلي الاجمالي
2004	101844920	26.829	26.80	12254000	865248	0.850
2005	103550946	37.088	17.90	14684000	14127715	13.643
2006	109389646	53.106	17.50	21080000	10248866	9.369
2007	111455813	30.890	11.70	26956076	15933618	14.296
2008	120626895	12.700	15.30	34919675	20848807	17.284
2009	124702379	8.341	14.00	45437918	(380368)	(0.305)
2010	132687543	2.457	12.00	60386086	44022	0.033
2011	142700469	5.596	11.10	72177951	25231422	17.681
2012	162587771	6.056	11.90	75466360	14677649	9.028
2013	174989625	1.856	12.10	87679504	(5287480)	(3.022)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	التضخم	البطالة	عرض النقد (M2)	فائض وعجز الموازنة العامة	العجز الموازني/ الناتج المحلي الاجمالي
2014	173873174	2.242	10.60	90727801	(6805503)	(3.914)
2015	169631470	1.439	13.18	82595493	(13202200)	(7.783)
2016	199477452	0.068	10.80	88081993	(20157555)	(10.105)
2017	201528838	0.203	13.8	89441338	3521221	1.747
2018	205130066.9	0.404	13.59	92105401	25696633	12.527
2019	211789774.7	(0.201)	13.65	103104122	(4156600)	(1.963)
2020	189837570.2	1.009	13.74	119906193	(14380700)	(7.575)

المصادر:
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠).
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.

أولاً: العلاقة بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة:

يلاحظ من الجدول (1) إن الناتج المحلي الاجمالي قد اخذ بالارتفاع خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ليبلغ (120626895) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) ومحققًا فائض في الموازنة العامة، إذ بلغ حجم الفائض (20848807) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) اي ان العلاقة عكسية والاثر ايجابي بين النمو الاقتصادي والعجز الموازن، إذ ان تلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض عجز الموازنة قد تكون نتيجة خروج العراق من الحصار الاقتصادي وارتفاع اسعار النفط، اما خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٢) فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (132687543) مليون دينار عام (٢٠١٠) الى (162587771) مليون دينار في عام (٢٠١٢) محققًا فائض في الموازنة العامة في العراق وقد بلغت نسبة الفائض (14677649) مليون دينار، وقد يعود السبب الى استقرار الاوضاع الامنية في العراق وارتفاع اسعار النفط، أما خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) فقد ارتفعت نسبة العجز الموازن من (5287480-) مليون دينار في عام (٢٠١٣) الى (20157555) مليون دينار عام (٢٠١٦) نتيجة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك المدة اذ بلغ في عام (٢٠١٥) ما قيمته (169631470-) مليون دينار وحتى عندما عاود للارتفاع في عام (٢٠١٦) فقد استمرت نسبة العجز الموازن بالارتفاع حتى بلغت (20157555-) مليون دينار، والسبب في ذلك العجز قد يعود الى تعرض الاقتصاد العراقي لازمة مزدوجة تمثلت باحتلال الجماعات الارهابية لبعض المحافظات العراقية من جهة وانخفاض اسعار النفط من جهة اخرى. اما خلال العامين (٢٠١٧ و٢٠١٨) فقد ازداد الناتج المحلي الاجمالي حتى وصل (205130066.9) مليون دينار عام (٢٠١٨) مما ادى الى انخفاض العجز الموازن لتحقق الموازنة فائض بمقدار (25696633) مليون دينار في عام (٢٠١٨)، أما في عام (٢٠٢٠) فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى (189837570.2) مليون دينار وادى الى ارتفاع عجز الموازنة الى (14380700-) مليون دينار، وربما يعود السبب في ذلك العجز الى تعرض الاقتصاد العراقي لازمة جائحة كورونا المتزامنة مع انخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثانياً: العلاقة بين عرض النقد وعجز الموازنة العامة:

إن ارتفاع عرض النقد خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) من (12254000) مليون دينار عام (٢٠٠٤) إلى (34919675) مليون دينار عام (٢٠٠٨) قد أدى إلى اختفاء العجز واصبحت الموازنة في حالة فائض، إذ ارتفع حجم الفائض في الموازنة العامة حتى بلغ (20848807) مليون دينار عام (٢٠٠٨)، أما في عام (٢٠٠٩) فقد ارتفع عرض النقد أيضاً، بينما ظهرت حالة العجز في

الموازنة العامة، اذ بلغت نسبة العجز (380368-) مليون دينار وقد يعود السبب الى انخفاض الايرادات النفطية نتيجة الازمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨). اما خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٢) فقد ارتفع عرض النقد حتى بلغ (75466360) مليون دينار في عام (٢٠١٢) مما ادى الى ارتفاع الفائض في الموازنة العامة حتى بلغ (14677649) مليون دينار عام (٢٠١٢)، اما خلال العامين (٢٠١٣ و٢٠١٤) فقد ارتفع عرض النقد من (87679504) مليون دينار عام (٢٠١٣) الى (90727801) مليون دينار عام (٢٠١٤) ليرتفع معه عجز الموازنة حتى وصل الى (6805503) مليون دينار عام (٢٠١٤) بينما شهد العامين (٢٠١٥ و٢٠١٦) انخفاض عرض النقد، إذ بلغ عام (٢٠١٥) ما يعادل (82595493) مليون دينار وارتفع ليبلغ (88081993) مليون دينار عام (٢٠١٦) بينما ارتفع العجز الموازن خلال تلك العامين من (13202200-) مليون دينار الى (20157555-) مليون دينار على التوالي، وقد يعزى السبب في ذلك العجز الى العمليات العسكرية ضد الجماعات الارهابية وتزايد النفقات العامة، أما خلال المدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) فقد ارتفع عرض النقد حتى وصل اعلى نسبة له في عام (٢٠٢٠)، اذ بلغ (119906193) مليون دينار، إذ شهد العامين (٢٠١٧ و٢٠١٨) حالة فائض في الموازنة العامة، وهو الوضع الطبيعي الذي يتحقق فيه الفائض عند ازدياد عرض النقد وذلك قد يعود الى الاستقرار الاقتصادي والامني النسبيين خلال تلك العامين بينما شهد العامين (٢٠١٩ و٢٠٢٠) ارتفاع العجز الموازن ليبلغ (14380700-) مليون دينار عام (٢٠٢٠) على الرغم من ارتفاع عرض النقد.

ويمكن توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي وعرض النقد وعجز الموازنة عن طريق الشكل البياني الآتي:

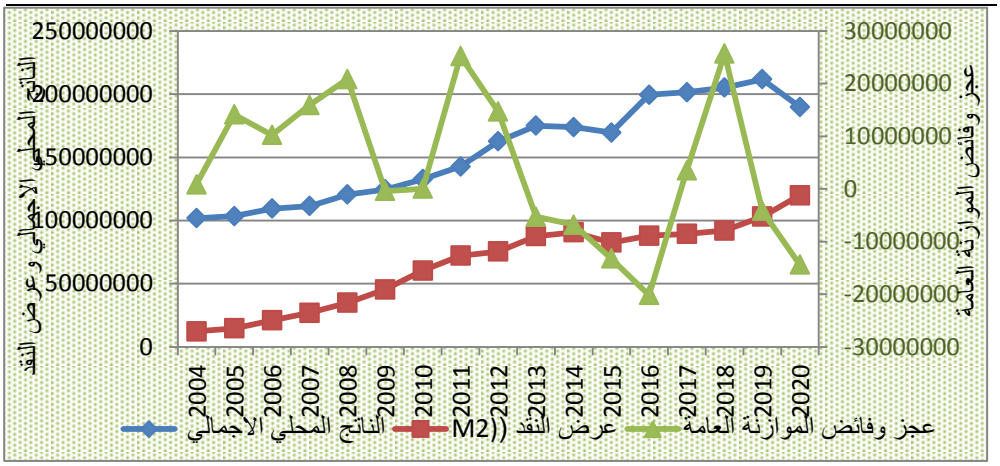

الشكل (1) العلاقة بين النمو الاقتصادي وعرض النقد وعجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والاستعانة ببرنامج (Excel).

ثانياً: العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة:

يلاحظ عن طريق الجدول (1) عدم وجود علاقة ثابتة تنطبق على بيانات الموازنة العامة في العراق، فمثلاً خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠٠٦) ارتفعت معدلات التضخم من (26.8) عام (٢٠٠٤) الى (53.106) عام (٢٠٠٦) مما ادى الى حدوث فائض في الموازنة العامة، إذ بلغت قيمة الفائض (10248866) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) اما خلال العامين (٢٠٠٧-٢٠٠٨) فقد انخفضت معدلات التضخم اذ بلغت (12.700) في عام (٢٠٠٨) وقد أدى ذلك إلى حدوث فائض في الموازنة

العامة، إذ ان معدلات التضخم قد اثرت تأثيراً قليل على الموازنة العامة في العراق، وعلى الرغم من هذا التأثير، إلا أن الموازنة قد استقرت على الفائض خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨). أما خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٢) فإن ارتفاع معدل التضخم من (2.457) عام (٢٠١٠) إلى (6.056) عام (٢٠١٢) أدى إلى إعادة الموازنة الى حالة الفائض إذ بلغ الفائض (14677649) مليون دينار في عام (٢٠١٢)، أما خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) فإن انخفاض معدل التضخم قد ادى الى ارتفاع العجز في الموازنة العامة، إذ بلغ العجز (20157555) مليون دينار عام (٢٠١٦) وقد يرجع السبب في ارتفاع عجز الموازنة الى تعرض بعض المحافظات العراقية لعمليات عسكرية ضد الجماعات الارهابية وانخفاض اسعار النفط اما خلال السنوات (٢٠١٧-٢٠١٨) فقد انخفض معدل التضخم مما أدى إلى حدوث فائض في الموازنة العامة، إذ بلغ الفائض (25696633) مليون دينار في عام (٢٠١٨)، وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية التي تفترض ان انخفاض التضخم يؤدي الى انخفاض العجز الموازن. أما خلال العامين الاخيرين من السلسلة الزمنية (٢٠١٩-٢٠٢٠)، فقد انخفض التضخم وازداد معه العجز الموازن، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية لكن هذا الخلاف حدث نتيجة تعرض العراق لخطر وباء كورونا وانخفاض اسعار النفط. ويمكن توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم وعجز الموازنة من الشكل البياني (2).

ثالثاً: العلاقة بين البطالة وعجز الموازنة العامة:

يتضح عن طريق الشكل البياني (2) أن انخفاض معدل البطالة من (26.80) عام (٢٠٠٤) الى (15.30) عام (٢٠٠٨) قد أدى إلى اختفاء حالة العجز الموازن، واصبحت الموازنة في حالة فائض، إذ ازداد الفائض من (865248) مليون دينار عام (٢٠٠٤) الى (20848807) مليون دينار عام (٢٠٠٨) أي إن العلاقة طردية بين البطالة والعجز الموازن (الاثر ايجابي)، أي انه كلما انخفضت البطالة انخفض عجز الموازنة اما في عام (٢٠٠٩) فقد بلغ معدل البطالة (14.00) بينما في المقابل بلغ العجز الموازن (380368-) مليون دينار وقد يعود سبب ذلك الى الازمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨). اما خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) فقد كانت معدلات البطالة متذبذبة مما ادى الى ارتفاع العجز في الموازنة العامة اذ بلغ العجز (5287480) مليون دينار عام (٢٠١٣) ليرتفع الى (20157555) مليون دينار عام (٢٠١٦) ويمكن ارجاع السبب في ارتفاع عجز الموازنة الى سيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات العراقية وانخفاض اسعار النفط، اما انخفاض معدل البطالة من (13.8) عام (٢٠١٧) الى (13.59) عام (٢٠١٨) قد ادى الى اختفاء العجز الموازن وارتفاع الفائض ليبلغ (25696633) مليون دينار عام (٢٠١٨) بينما في العامين (٢٠١٩ و٢٠٢٠) بلغ العجز الموازن (4156600) (14380700) مليون دينار على التوالي بسب ازمة جائحة كورونا. ويمكن توضيح العلاقة بين التضخم والبطالة وعجز الموازنة عن طريق الشكل البياني (2).

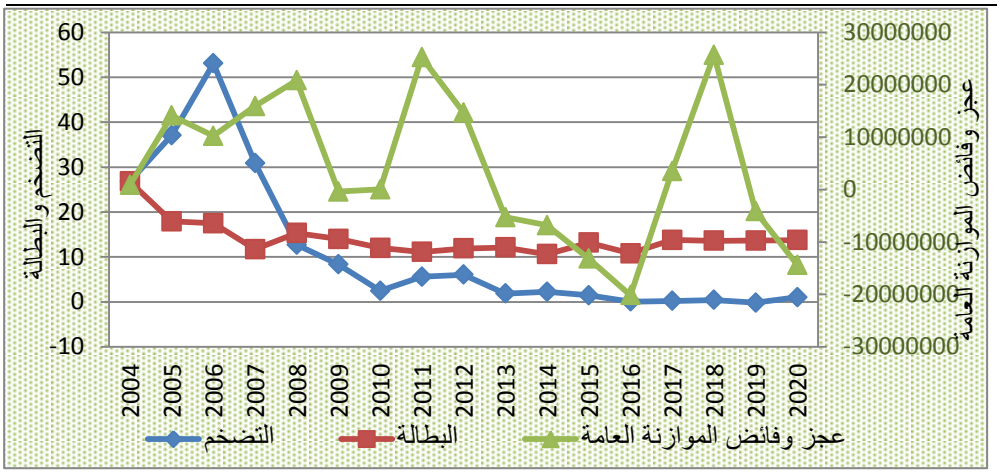

الشكل (2) العلاقة بين التضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والاستعانة ببرنامج (Excel).

المحور الثالث: نتائج قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على العجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠):

أولاً: تحديد متغيرات الانموذج:

تضمن الانموذج عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تم تناولها في البحث عن طريق الجانبين النظري والتحليلي بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية من طروحات المدارس الفكرية والدراسات التجريبية الاقتصادية، ومن أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، تم تحديد المتغير المستقل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، عرض النقد الواسع) والمتغير التابع (عجز الموازنة) والجدول (2) يوضح المتغيرات المستخدمة في الانموذج القياسي المقدر والرموز الخاصة بها ونوعها.

الجدول (2) توصيف متغيرات البحث المستخدمة في الجانب القياسي

الرمز	الدلالة	المتغير	التوصيف
M2	عرض النقد الواسع	X1	مستقل
IN	التضخم	X2	مستقل
GDP	الناتج المحلي الاجمالي	X3	مستقل
UN	البطالة	X4	مستقل
BD	عجز الموازنة	Y	تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

ثانياً: نتائج اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات البحث باستخدام برنامج (Eviews10) من أجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة، أي هل انها تحتوي على جذر الوحدة ام لا. مع تحديد رتبة التكامل، إذ اصبح الكشف عن الاستقراريه للسلاسل الزمنية أمراً ذو أهمية كبيرة جداً في تقدير النماذج القياسية، وذلك من أجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير، فضلاً عن ان السلاسل الزمنية المستقرة يمكنها التخلص من الصدمات التي تعترضها، ومن ثم العودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، لذلك سنقوم باستخدام اختبار جذر الوحدة للسكون للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، وبعد اجراء هذا الاختبار حصلنا على النتائج الآتية:

الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة (اختبار فيلبس بيرون -PP)
لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level						
		LOG_UN	LOG_BD	LOG_M2	LOG_IN	LOG_GDP
With Constant	t-Statistic	-4.2025	-2.8486	-1.3439	-1.2402	-3.4710
	Prob.	0.0014	0.0574	0.6040	0.6519	0.0120
		***	*	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2991	-2.8799	0.1809	-2.5874	-2.0555
	Prob.	0.0756	0.1759	0.9974	0.2873	0.5600
		*	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4436	0.0240	-0.1046	-1.5096	2.3163
	Prob.	0.1376	0.6867	0.6439	0.1219	0.9947
		n0	n0	n0	n0	n0
UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At FIST DFFERNENCE						
		d(LOG_UN)	d(LOG_BD)	d(LOG_M2)	d(LOG_IN)	d(LOG_GDP)
With Constant	t-Statistic	-3.7862	-3.8718	-3.1050	-3.2741	-2.8472
	Prob.	0.0049	0.0039	0.0312	0.0203	0.0575
		***	***	**	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9396	-3.8244	-3.6109	-3.2510	-3.2067
	Prob.	0.0159	0.0217	0.0368	0.0841	0.0925
		**	**	**	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.8001	-3.9039	-3.1263	-3.2657	-2.6236
	Prob.	0.0003	0.0002	0.0022	0.0015	0.0094
		***	***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

نجد من نتائج الجدول (3) ان بيانات المتغيرات لم تستقر عند المستوى، بينما نجد أن جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول للمتغيرات حسب اختبار (pp)، وعلى هذا الاساس يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب ان جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول لها، الى جانب ان عدد المشاهدات قليل.

أولاً: التقدير الأولي لنموذج (ARDL):

يظهر الجدول (4) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠).

الجدول (4) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة

Dependent Variable: LOG_BD
Method: ARDL
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_BD(-1)	1.503272	0.089611	16.77556	0.0000
LOG_BD(-2)	-0.733822	0.087196	-8.41582	0.0000
LOG_GDP	0.435630	0.307108	1.418488	0.1617
LOG_M2	-0.107345	0.099548	-1.07832	0.2856
LOG_UN	0.487615	0.656527	0.742719	0.4608
LOG_IN	0.093336	0.059190	1.576892	0.1206
C	-4.395469	6.893649	-0.63761	0.5264
R-Squared	0.911469	Mean dependent var		15.76831
Adjusted R-squared	0.901811	S.D. dependent var		1.283873
S.E. of regression	0.402304	Akaike info criterion		1.122788
Sum squared resid	8.901668	Schwarz criterion		1.362948
Log likelihood	-27.80642	Hannan-Quinn criter.		1.217081
Durbin-Watson stat	2.146914			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

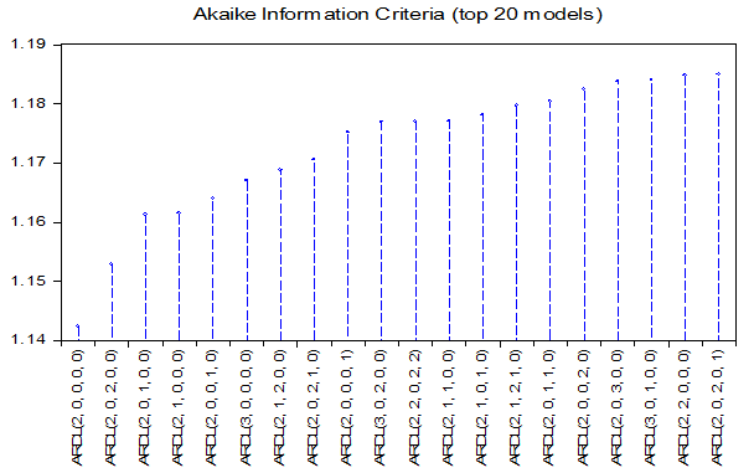

الشكل (3) العلاقة بين التضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

يظهر لنا من نتائج الجدول (4) والشكل البياني (3) ان نموذج (ARDL) الملائم هو ARDL (2,0,0,0,0)، لبيان العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي وذلك تم وفق معيار (AIC)، إذ كان هذا النموذج من بين أفضل (20) نموذج وذلك لإعطائه اقل قيمة لهذا المعيار، إذ جرى تحديدها بشكل تلقائي عن طريق برنامج (Eviews-10)، إذ اشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول (4) السابق ذكره انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر، اذ يلاحظ ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.91) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المدروس، أي إن المتغيرات المستقلة تفسر (91%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين تمثل النسبة المتبقية والبالغة (9%) تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، أما معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$)، فقد بلغ (0.90)، إذ كانت قيمة معامل التحديد المصحح أقل من قيمة Durbin-Watson Stat مما يدل على عدم وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات وبالتالي يمكننا تقدير العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات.

ثانياً: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:

من أجل اختبار العلاقة التوازني طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل بعجز الموازنة، وعن طريق اختبار الحدود للتكامل المشترك تم احتساب إحصاءه (F) عن طريق اختبار الحدود والجدول (5) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود.

الجدول (5) نتائج اختبار الحدود بين بعض المؤشرات الكلية وعجز الموازنة

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.807258	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل لأنموذج (ARDL) لعجز الموازنة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_BD(-1))	0.733822	0.087196	8.415821	0.0000
D(LOG_GDP)	0.435630	0.307108	1.418488	0.1617
D(LOG_M2)	-0.107345	0.099548	-1.078327	0.2856
D(LOG_UN)	0.487615	0.656527	0.742719	0.4608
D(LOG_IN)	0.093336	0.059190	1.576892	0.1206
CointEq(-1)	-0.230550	0.047683	-4.835058	0.0000
Cointeq = LOG_BD - (1.8895*LOG_GDP -0.4656*LOG_M2 + 2.1150 *LOG_UN + 0.4048*LOG_IN -19.0652)				
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG_GDP	1.889527	1.239872	1.523970	0.1332
LOG_M2	-0.465604	0.427155	-1.090013	0.2805
LOG_UN	2.115013	2.753556	0.768103	0.4457
LOG_IN	0.404842	0.234389	1.727224	0.0897
C	-19.065175	29.170850	-0.653569	0.5161

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

يتبين من الجدول (6) ان قيمة معامل متجه تصحيح الخطأ (Coint-Eq(-1) لهذا الانموذج بلغت (0.23-) وان القيمة الاحتمالية المصاحبة بلغت (Prob=0.0000) مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من بعض المؤشرات الكلية نحو عجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، نتيجة تحقق الشرطين الاساسيين في هذا الاختبار وهما القيمة السالبة والمعنوية الاحصائية وهذا يعني ان (0.23) من الاخطاء في الاجل القصير يمكن تصحيحها بمرور الزمن من اجل بلوغ التوازن في الاجل الطويل.

رابعاً: تقييم جودة الانموذج المقدر (اقتصادياً وقياسياً):

أولاً: تقييم الانموذج المقدر من الناحية الاقتصادية:

يستدل من نتائج الجدول (6) الخاص بقياس العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ووفقاً لأنموذج (ARDL) الآتي:

١. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل وجود علاقة طردية وضعيفة بين النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي، إذ بلغت المرونة الجزئية لعجز الموازنة بالنسبة للنمو الاقتصادي (0.435) في الاجل القصير، وهذا يعني ان زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بنسبة (0.435). أما في الاجل الطويل فقد بلغت المرونة الجزئية لعجز الموازنة بالنسبة للنمو الاقتصادي (1.889527)، وهذا يعني ان زيادة النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة (1.889527) أي إن العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والدين العام، وهذا لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتوافق وفرضية البحث.

٢. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل وجود علاقة عكسية بين عرض النقد (M2) وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي، إذ بلغت المرونة الجزئية لعجز الموازنة بالنسبة لعرض النقد (0.107-) في الأجل القصير، وهذا يعني ان زيادة عرض النقد (M2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بنسبة (0.107). أما في الاجل الطويل فقد بلغت المرونة الجزئية لعجز الموازنة بالنسبة لعرض النقد (M2)

(0.4656-)، وهذا يعني ان زيادة عرض النقد في الاقتصاد العراقي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض عجز الموازنة بنسبة (0.4656) أي إن العلاقة عكسية بين عرض النقد (M2) وعجز الموازنة وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث.

٣. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل وجود علاقة طردية ضعيفة بين معدل البطالة وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي، إذ بلغت المرونة الجزئية لعجز الموازنة بالنسبة لمعدل البطالة (0.487) في الاجل القصير، وهذا يعني ان زيادة معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بنسبة (0.487). أما في الاجل الطويل فقد بلغت المرونة الجزئية لعجز الموازنة بالنسبة لمعدل البطالة (2.115)، وهذا يعني ان زيادة معدل البطالة في الاقتصاد العراقي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة بنسبة (2.115) أي إن العلاقة طردية بين معدل البطالة وعجز الموازنة، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتوافق وفرضية البحث.

٤. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى معنوية (10%) بين التضخم وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي، وهذا يعني ان زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة في الاجل القصير يؤدي الى زيادة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي بنسبة (0.0933) خلال مدة البحث. اما في الاجل الطويل فأن ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة بنسبة (0.404)، أي ان العلاقة طردية بين التضخم وعجز الموازنة وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث.

ثانياً: تقييم الانموذج المقدر من الناحية القياسية :

بعد اعتماد انموذج ARDL(2,0,0,0,0) في تقدير الاستجابة القصيرة الاجل والطويلة الاجل ينبغي التأكد من خلو الانموذج من المشاكل القياسية وذلك عن طريق الاختبارات التشخيصية الاتية:

- نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين:

يظهر الجدول (7) نتائج الاختبارين الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين بعض المؤشرات الكلية وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي.

الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين بعض المؤشرات الكلية وعجز الموازنة في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	0.351939	Prob. F(2,53)	0.7050
Obs*R-squared	0.812611	Prob. Chi-Square(2)	0.6661
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-Statistic	1.694479	Prob. F(14,33)	0.1051
Obs*R-squared	20.07467	Prob. Chi-Square(14)	0.1278

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

كما يظهر من الجدول (7) خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين، لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم إمكانية رفض فرضية العدم.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. تشير نتائج اختبار فيلبس بيرون إلى عدم استقراريه المتغيرات في المستوى، وبعد اخذ الفرق الاول لها تبين ان جميع المتغيرات اصبحت مستقرة.
٢. اثبتت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية قصيرة وطويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم) والمتغير التابع (عجز الموازنة العامة) وهذا يعني ان ارتفاع معدلات المتغيرات الاقتصادية المستقلة السابقة يؤدي الى ارتفاع العجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
٣. تبين نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية في الاجلين القصير والطويل بين عرض النقد (M2) والعجز الموازن وهذا يعني ان زيادة عرض النقد (M2) في الاقتصاد العراقي يؤدي الى انخفاض العجز الموازن في العراق خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠).
٤. يتبين عن طريق تحليل بيانات الموازنة العامة في العراق بان سنوات العجز في الموازنة العامة كانت اقل من سنوات الفائض خلال مدة البحث وهذه الفوائض المالية ناتجة من الايرادات النفطية الكبيرة التي يحصل عليها الاقتصاد العراقي.

ثانياً: التوصيات:

١. العمل على وضع سياسات اقتصادية كلية (مالية ونقدية وتجارية) تعمل على تطوير النمو الاقتصادي الذي ينعكس بصورة ايجابية ومباشرة على الموازنة العامة وبصورة غير مباشرة على معالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العراقي.
٢. العمل على وضع برنامج يهدف الى زيادة عرض النقد في الاقتصاد العراقي من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي لان زيادة عرض النقد في الاقتصاد العراقي ووفقاً للنتائج المستخرجة لهذا البحث تعمل على تخفيض عجز الموازنة.
٣. التقنيين من النفقات العامة الغير ضرورية التي تؤثر بشكل مباشر على مسار عمل المتغيرات الاقتصادية الكلية لأنها تفتح افاق واسعة للفساد المالي والاداري والذي من شأنه ان يرفع معدلات التضخم الاقتصادي الذي يعتبر من المشاكل المزمنة التي تواجه الاقتصاد العراقي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. الافندي، محمد احمد، (٢٠١٢)، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، ط١، جامعة صنعاء، اليمن.
٢. بني لام، علي حسين نوري، (٢٠١٨)، الاستدامة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني، لجامعه جيهان - اربيل في العلوم الادارية والمالية.
٣. جبلز، مالكوم، (٢٠٠٩)، اقتصاديات التنمية، تعريب ومراجعة: طه عبدالله وعبدالعظيم، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
٤. داغر، محمود محمد، (٢٠١٨)، الاقتصاد الكلي، نظريات وسياسات، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد.
٥. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، (١٩٩٠)، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
٦. رسن، عباس فاضل، (٢٠٢٠)، تأثير عرض النقد في مؤشر السوق المالي: دراسة مقارنة بين سوق العراق المالي وسوق مسقط، مجلة واريث للبحث العلمي، جامعة اهل البيت، كربلاء، المجلد (٢)، العدد (١)، العراق.
٧. رشوان، احمد حسين عبدالحميد، (٢٠١٥)، أزمات الشباب والبطالة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
٨. الزواوي، خالد، (٢٠٠٤)، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، القاهرة.
٩. السعودي، احمد، احمد طاهر، (٢٠٠٨)، البطالة المشكلة والحل، مركز المحروسة للنشر والتوزيع.

١٠.سلطان، داوود سليمان، (٢٠١١)، سياسات الاصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية ما الهدف؟ ماذا تحقق؟ ،مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٣٣)، العدد (١٠٢)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
١١.سلمان، عثمان حسين، سناء جاسم محمد، (٢٠٢٠)، العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد (١١) ، العدد (١٢٤)، العراق.
١٢.الشرفات، علي جدوع، (٢٠١٠)، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع ، العوائق وسبل النهوض)، ط١، دار جليس الزمان، عمان.
١٣.شلبي، ماجدة احمد، (٢٠٠١)، مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل في الاقتصاد المصري الاسباب والاستراتيجيات المقترحة، ندوة حول مشكلة البطالة في مصر، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر.
١٤.عبدالقادر، رجب صبري، حمادة محمد حسين، محمد سيد حجاج مرسي، (٢٠٠٩)، البطالة نظرة واقعية وحلول علمية، دار العلوم للنشر، جامعة القاهرة.
١٥.عجمية، محمد عبدالعزيز، ايمان عطية ناصف، (٢٠٠٠)، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الاسكندرية.
١٦.العشوائيات والبطالة حلول علمية وعملية، (٢٠٠٨)، مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة، جامعة القاهرة، ندوة علمية.
١٧.عيسى، سعد صالح، اسماعيل، عطية محمد، (٢٠١٨)، قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) باستخدام انموذج (ARDL)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (٣)، العدد (٤٣)، العراق.
١٨.القريشي، مدحت، (٢٠٠٧)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط١، دار وائل للنشر، الأردن.
١٩.كاظم، كامل علاوي، الزبيدي، حسين لطيف، (٢٠١٣)، مبادئ علم الاقتصاد، ط١، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٢٠.كافي، مصطفى يوسف، (2014)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٢١.المان، احمد الشريف، (٢٠١٠)، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٢٢.محارب، عبدالعزيز قاسم، (٢٠٠١)، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
٢٣.معلة، حالوب، (٢٠١٧)، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، ط١، مطبعة أمل الجديدة للطباعة والنشر، بيروت.
٢٤.نجا، علي عبدالوهاب، (٢٠٠٥)، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية، ط١، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.
٢٥.الوادي، محمود حسين، ابراهيم خرسين، نضال الحواري، (٢٠٠٧)، الاساس في علم الاقتصاد، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
٢٦.الوادي، محمود حسين، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي، (٢٠١٠)، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

27. Komaromi, Andras (2007), The Effect of the monetary base on money supply -Does the quantity of central bank money carry any information, https://www.researchgate.net/publication/5178216_The_effect_of_the_monetarybase_on_money_supply_Does_the_quantity_of_central_bank_money_carry_any_information.